مركز السلام للدراسات الاستراتيجية
PEACE CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حرب السودان في عامها الرابع

تقييم الموقف السياسي العسكري واتجاهات الصراع

إعداد مشترك /

الدكتور / أكرم حسام

رئيس مركز السلام للدراسات الاستراتيجية

اللواء الركن (م) دكتور . يونس محمود محمد

خبير عسكري واستراتيجي سوداني

17 ابريل 2026م

تقديم:

بينما تُسيطر أحداث الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية على المشهد السياسي والإعلامي بالشرق الأوسط ، تدخل الحرب في السودان لعامها الرابع، حيث تدور حرب طاحنة منذ الخامس عشر من أبريل 2023م بين قوات الجيش الوطني السوداني وميلشيا الدعم السريع، تبادل فيها الطرفان عنصر المبادرة والسيطرة الميدانية على المدن والقرى وبعض الولايات ، وجرت خلال الثلاث سنوات التي مضت من هذه الحرب الكثير من المياه تحت جسور هذه الحرب المقيتة التي أدخلت السودان في أتون أخطر صراع أهلي في تاريخه الحديث ، قياساً على ما ترتب عليه من تبعات سياسية وأمنية وإنسانية كبيرة، وما أدى إليه هذا الصراع من تدمير لبنية الدولة السودانية ومنشأتها الحيوية، علاوة على ما خلفته من شروخ مجتمعية كبيرة ، قد تحتاج لسنوات وعقود للتغلب عليها واستعادة اللحمة الوطنية للسودان الواحد، المعروف بالوسطية والتسامح.

ومع دخول هذه الحرب عامها الرابع في الخامس عشر من ابريل الجاري 2026م ، نحتاج لوقفة تحليلية لتقييم الموقف السياسي العسكري في السودان على وقع هذه الحرب ومآلاتها ومواقف الأطراف المختلفة ، في محاولة لوضع سيناريوهات لما هو قادم .

حصاد الثلاث سنوات من الحرب: تحديد نطاقات المسئولية

خلال السنوات الثلاث من عمر هذه الحرب ، وصلت الأوضاع في السودان لمستوى من الخطورة ليس فقط من الناحية الإنسانية التي أوصلت الوضع هناك للإقتراب من المجاعة ونقص الغذاء وفق التقييمات الأممية، لكن كذلك لمستوى عالٍ من الخطورة من الناحية السياسية على وحدة وتماسك السودان. فالسودان كان ولا يزال ضحية أطماع خارجية وتدخلات في شئونه الداخلية، ساهمت في أكثر من مرة في حرفه عن مساره الصحيح، وإفقار شعبه وتشريدهم وحرمانهم من استغلال ثروات ضخمة يعلمها الجميع من أراضي زراعية خصبة ومياه عذبة طوال العام وقوة بشرية ومعادن مختلفة بما فيها الذهب واليورانيوم وموارد طاقة منها

النفط، وغيرها الكثير من الثروات التي حباها بها الله، لكن حرمتها هذه القوى الخارجية من أن تصبح دولة قوية مستقرة.

لقد دخل السودان في هذه الحرب مدفوعاً بمصالح ضيقة لبعض أطراف الصراع ، الذين تصوروا أن السـودان ملك لهم وحدهم ، وأن بإمكانهم السـيطرة عليه عبر عمليات عسـكرية خاطفة ، وسـاندتهم ودفعتهم لذلك التصرف الأحمق قوى خارجية ، طامعة في ثروات السـودان خاصـة من الذهب والمعادن التي تسـيطر عليها ميلشـيات حميدتي وتدير بواسـتطها تجارة سـوداء غير رسمية. كما كان للتشرذم السياسي من القوى المدنية وتمسك بعضها بأجندات خارجية دوره في إيصـال الأمور لحافة الهاوية، واسـتهلاك كافة الفرص التي كانت متاحة بعد التغيير التاريخي الذي حدث في التاسع من ابريل 2019م.

لذلك ومن باب المسـئولية التاريخية عن هذه الحرب، وحق الأجيال الحالية والقادمة في السـودان في معرفة لماذا ما حدث قد حدث ؟ ومن المسـئول عنه، فإن تحديد نطاقات تلك المسئولية – وإن كانت عملية صعبة في ظل تداخل خطوط السياسة والصراع في السودان مع الخطوط الخارجية- . فإن هذه الحرب يتحمل مسـئوليتها العامة كل الأطياف السـياسـية في السودان ، التي لم تتسامى على مصالحها الضيقة وفضلت المكاسب الآنية والحسابات الحزبية على مصـلحة السـودان دولة وشـعباً. وإذا ما كان من لوم يوجه للتدخلات الخارجية وهو أمر طبيعي في دولة كالسودان بها ثروات يسيل لها اللعاب، فإن اللوم الأكبر هو للفاعلين السياسيين في السـودان ، الذين سـاعدوا بصـورة أو بأخرى على تمهيد الطريق لهذه الأجندات، وسـاعدوا بتفرقهم على إيجاد طريق لتغذية تلك الإنقسـامات حتى على مسـتوى الحزب الواحد، لنصـبح أمام مشهد سياسي معقد ومركب للغاية .

وقد كان لهذه الإنقسـامات دورها في إفشـال أي محاولات لوقف هذه الحرب ، سـواء من خلال مبادرات داخلية أو خارجية، بل ما هو أفدح أن بعض الأطراف السـياسـية قد فضـلت الإنحياز لأحد أطراف الحرب، رغم افتقاده للشرـعية والمشرـوعية ورغم كل ما قامت به ميلشـياته من

عمليات قتل ونهب وسرقة ودمار وانتهاك الحرمات والأعراض بحق الشعب السوداني، في سقطة تاريخية لبعض هذه القوى التي تتحدث اليوم أمام المنابر الدولية بأسم السودان في باريس وبرلين وروما وغيرها.

ورغم قتامة هذه الصورة السياسية ، فإن وسط كل هذا الركام يوجد ما يدعو للأمل ، فوعي السودانيين بما حصل وأسبابه ومن المتسبب فيه قد انجلى وتم التعبير عنه بأكثر من صورة كان أهمها الوقوف خلف القوات المسلحة، وتقديم أبناءهم من الشباب لحمل السلاح والدفاع عن الدولة وعن مقدرات الشعب السوداني، وربما كان الأهم هو احساسهم بأهمية وقيمة الوطن بعد أن تفرقت بهم السبل في بلاد الجوار وفقدوا احساس الأمن والأمان وفقدوا كل المكتسبات التي كانت موجودة من خدمات وموارد وحياة طبيعية كغيرهم من شعوب العالم، ولعل ذلك ما يدعو للفخر والإطمئنان على مستقبل السودان، رغم كل المخاطر والتحديات المحدقة به من الداخل والخارج.

أهداف الأطراف الخارجية من هذه الحرب من المنظور الاستراتيجي:

إن الوعي الواضح والرؤية الأوسع لما يجري الآن في السودان، من منظور استراتيجي يستوعب أن هناك خطط وترتيبات يجري الإعداد لها من جانب قوى خارجية لإعادة تقسيم السودان مرة أخرى، وسعي بعض الدول الاقليمية والقوى الدولية لإستغلال موقع السودان الاستراتيجي لإنشاء قواعد عسكرية والحصول على تسهيلات بحرية على موانىء السودان على البحر الأحمر، بل السيطرة على هذه الموانىء ذات القيمة الاستراتيجية العالية في طرق الشحن والتجارة البحرية. وقد يكون الأخطر من ذلك هو أن يكون ما يسمونه بالسودان الجديد منطلقاً لإعادة ترتيب مراكز القوى والتوازنات والتحالفات في منطقة شرق أفريقيا وإمتداداها لمنطقة وسط أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء ، حيث أن الخرائط السياسية في هذه المناطق قابلة للتحول في أي لحظة وفق نظرية الدومينو – إذا ما توفرت لها عوامل معينة- ولعل ما شهدناه من تطورات في دائرة الجوار الأفريقي للسودان في تشاد واثيوبيا واريتريا وكذلك إعلان ثلاث دول من دول

وسط وغرب أفريقيا (مالي- النيجر- بوركينا فاسو) عن رغبتها في التحول لشكل الكونفدرالية هي بداية هذه التغيرات التي يمكن أن تصل لدول ومناطق أخرى في أفريقيا.

ونضـيف لذلك السـيطرة على موارد السـودان من الأراضي والمياه والمعادن واسـتخدامها في عمليات الصراع الدولي بين القوى العظمى (أمريكا – الصـين – روسـيا – دول اوربية) وكذلك أطماع دول إقليمية للوصول لهذه الثروات وأن تتخذ من السودان قاعدة لنفوذها في شرق أفريقيا ومدخل للتأثير في مناطق وسط وغرب أفريقيا، وهناك دول مثل إسرائيل منخرطة بشكل أو بآخر في هذا الصراع سواء عبر وكلاء محليين أو عبر شبكة تعاون إقليمي مع دول مجاورة للسودان أو حتى بعيدة عنها من أجل إتخاذ السودان قاعدة لمحاصرة مصر تحديداً من الاتجاه الجنوبي لها، وربما تقسيم السودان وإضعاف قبضته المركزية وتفتيت جيشه الوطني، وتحويله لدولة فاشلة تحكمها الميلشيات المسلحة.

تقييم الموقف العسكري للدعم السريع :

دخلت ميلشيات الدعم السريع هذه الحرب في ١٥ ابريل ٢٠٢٣م بقوة قوامها ١٥٠٠٠٠ مقاتل على ١٠٠٠٠ عربة مسلحة بالرشاشات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة ،والاسلحة المضادة للدروع من نوع كورنيت وجالفن و١٠٦ الامريكي ، والاربجيهات ، منظومات تشـويش ، أجهزة اتصالات بشبكات ثريا ، ووحدة طيران مسير ،مفارز قناصة ببنادق مناظير وكاميرات حرارية ، وحدات هندسـة للالغام، فضلا عن الإدارة والإمداد والمخازن ومحطات الوقود الثابتة والمتحركة. وكانت نواياهم : السيطرة على العاصمة ، قتل الرئيس (الفريق عبد الفتاح البرهان) ومجموعة القيادة أو اعتقالهم ، لكن مسار الاحداث لم يأت حسب ما تصورا ، حيث الفشل في الهدف الأساس وهو قتل القائد أو اعتقاله ، علاوة على الفشل في السيطرة على القيادة العامة والأسلحة الأساسية كالمدرعات ، الاشارة ، المهندسين ، سلاح الأسلحة ، السلاح الطبي ، معسكر حطاب ، منطقة وادي سيدنا العسكرية التي تضم جامعة كرري ، المظلات والقوات الخاصة ، الكلية الحربية ، جامعة كرري ، الصافات للصناعات الدفاعية ، رغم استمرار محاولات

الهجوم طوال الفترة الماضـــية ، وصـــمدت هذه الوحدات وكسرـــت مئات موجات الهجوم ، والقصـف المدفعي بالمدفع ١٣٠ ملم والطيران المسـير ، وكذلك خسرـ فيها الدعم السريـع أكثر من مئة ألف عنصر ميلشياوي، مع العلم أنه ضم إليه مئات الآلاف من المجرمين الذين أخرجهم من السـجون ، والحواضـن ، والاجانب المقيمين من دول الجوار خاصـة الجنوبيين والاحباش ، واستجلب الآلاف من غرب السودان وغرب افريقيا ، من تشاد ، النيجر ، الكونغو ، ومرتزقة من التبو في ليبيا ، ومجموعات كولمبية ، وفنيين من فاغنر ، واوكرانيا ، وآخرين من الدول الداعمة والمتبنية لهذا التمرد .

وعندما فشـلت الخطة (أ) ، قاد التمرد للخطة (ب) وهي اجتياح الولايات وحصـار العاصـمة من الخارج ، وفعلا نجحوا في السيطرة كلياً أو جزئياً على كل ولايات الوسط وعددها سبع ولايات هي ، الجزيرة ، سنار ، النيل الابيض ، النيل الازرق ، القضارف ، نهر النيل ، لكن هذا الانتشار قد شـكل نقطة ضـعف كبيرة ، وفقدان للسـيطرة ، وعزلة بسـبب الانتهاكات ضـد المواطنين مما اسـتقطب المقاومة الشـعبية المسـلحة، و مما سـاعد الجيش على تحشـيد أعداد مقدرة من الشباب السوداني الغيور على بلده وعرضه، كذلك انخراط الحركات المسلحة بعد عام ونصف من الحياد ، ودخولها المعركة بسبب تعديات الدعم السريع في دارفور ، مما اضاف قدرات كبيرة لصالح الجيش .

ميدانياً ومع دخول الحرب عامها الرابع: تراجع الدعم السرـيع في كل المناطق التي سـيطر عليها خلال الثلاث سـنوات الماضـية وأهمها العاصـمة الخرطوم وجزء من ولاية نهر النيل وولاية الجزيرة وولاية النيل الأبيض وولاية سنار – النيل الأزرق) مع محاولة الدعم السريع عمل بعض الاختراقات المحدودة في منطقة الكرمك بولاية النيل الأزرق . واضـطر الدعم السرـيع للعودة لتركيز وجوده في مناطق حواضـنه الاجتماعية التقليدية ، في كردفان ودارفور، والتي تعاني بدورها كغير سائر مناطق السودان من تبعات هذه الحرب ، ويضاف عليها ما يسببه لها وجود الدعم السريع من مشكلات أمنية (بنقل الحرب الى مناطقها) وانعدام الأمن والخدمات.

تقييم الموقف العسكري للقوات المسلحة السودانية:

القوات المسلحة السودانية هي القوات القومية الوطنية صاحبة التجربة والتاريخ ، وأكثر جيش خاض حروب على المستوى الافريقي ضد التمرد والتدخلات الخارجية خلال عمر الاستقلال البالغ سبعين عاما . لقد عانت تلك القوات من الاستهداف والترصد خلال فترة فوضى عام ٢٠١٩م وما بعدها ، حيث تعمدوا إضعافها بتجريدها من كل معينها الإقتصادي من شركات أنشأتها بنفسها ، كما جرت حملات تشهير وإساءات كثيرة ، في تخطيط مسبق لتمهيد عملية الإحلال والإبدال التي تم إعداد الدعم السريع لها .

ورغم هذا المخطط الشيطاني ، استطاعت القوات المسلحة خلال سنوات الحرب الثلاث إنجاز مهمتها الدستورية في حماية السودان ، والمحافظة على أرضه وسيادته ، وقدمت آلاف الشهداء من كبار القادة والضباط والصف والجنود ، وأجبرت الدعم السريع على التراجع تحت وقع الهزيمة ، وامتازت بقيادة صلبة ، ومتناسقة ، وحازت ثقة شعبها بجدارة واحترام .

استند هذا النجاح على ما تملكه القوات المسلحة قدرات وخبرات كبيرة ، وتسليح مناسب ، وخطوط إمداد مستقرة ، واسناد وافر من المستنفرين من أبناء السودان خاصة الشباب، ومع دخول الحرب عامها الرابع تُمسك القوات المسلحة الآن بزمام المبادرة ، وتتحرك في مساحات واسعة ، ومحاور مختلفة متزامنة ، وهي على وعد بتحرير كامل التراب السوداني ، بتصريحات قادتها ، خاصة مع التغييرات الجديدة في رئاسة الاركان بقيادة الجنرال ياسر العطا ، المشهور بمهنيته العسكرية وموقفه الواضح والتزامه القاطع بهزيمة الدعم السريع .

التقييم العام للموقف الاستراتيجي العسكري:

بشكل عام ، يمكن القول أن الموقف العسكري يتجه لحسم المعركة، بدلائل وإشارات تؤكد انفتاح القوات المسلحة وأخذ زمام المبادرة كما في كردفان شمالاً وجنوباً ومنطقة الكُرمك بولاية النيل الأزرق والسيطرة الجوية عبر الطيران الحربي والطيران المُسير على منطقة المثلث الحدودي بين مصر وليبيا والسودان ووقف الدعم العسكرى من هذا الإتجاه (ليبيا).

أما بالنسبة لميليشيا الدعم السريع فإنها تدخل للعام الرابع للحرب ، وقد فقدت كل المساحات التي كانت يسطر عليها في وسط السودان ، واضطرت للتراجع إلى مناطق حواضنها القبلية في بعض ولايات كردفان ودارفور ، في وسط معاناة إدارية ، وفقدان سيطرتها ، وتفاقم مشكلات الصراع القبلي بين مكوناتها مما أدى إلى خروج مجموعات مقدرة (كانت تقاتل تحت لوائها) وانضمامها للجيش مثل اللواء "كيكل" بقواته ، اللواء "النور احمد ادم" المشهور "بقبه" والذي انضم بأكثر من ١٠٠ عربة مسلحة ، فضلا عن أشخاص مؤثرين ، ومستشارين سابقين لحميدتي ، وإعلاميين ، وسياسيين ، أعلنوا تبرأهم من الدعم السريع وانحازوا لموقف الشعب والجيش.

وإذا ما أردنا تحليل أسباب ومؤشرات هذا التحول في الموقف العسكري والقابل للتوسع لصالح القوات المسلحة خلال الفترة القادمة، فنشير إلى **ما يلي:**

- **تأثيرات أحداث غزة ولبنان وسوريا على الحرب في السودان.** يجب ألا نغفل أن اهتمام العالم بقضية السودان قد تأثر سلباً بأحداث السابع من اكتوبر 2023م وتركيز العالم على حرب غزة التي امتدت لعامين تقريباً قبل أن يتم وقف الحرب ، لينتقل الإهتمام بعدها للبنان ثم لسوريا وأخيراً إيران . لتتراجع الجهود الإقليمية والدولية التي كانت تنشط في محاولات لوقف الحرب والبحث عن حلول للصراع خاصة في بعده الإنساني.
- **انشغال بعض الدول الداعمة للدعم السريع بقضايا أخرى**. لقد تأثر الدعم السريع بهذه النقطة على ما يبدو ، بسب طول أمد الحرب واستمرار التكلفة العالية والضغط السياسي والاعلامي على هذه الدول، خاصة بعد السجالات التي حدثت حول دور بعض الدول والتي وصلت لمستوى الشكوى الرسمية للمؤسسات الرسمية ورفع قضايا دولية وتقارير من جهات موثوقة. وربما سيتأثر الدعم السريع بشكل أكبر بتطورات الأحداث في الشرق الأوسط "حرب ايران وأمريكا وإسرائيل" والتي جعلت بعض الدول الداعمة له منشغلة بأمنها الوطني كأولوية بعد أن وجدت نفسها واقعة في مسرح عمليات هذه الحرب عسكرياً وسياسساً واقتصادياً.

- **استعادة المبادرة من جانب القوات المسلحة.** حيث وضح خلال الفترة الأخيرة استقرار في الامداد العسكري بالنسبة للقوات المسلحة (داخلي وخارجي) في مؤن القتال اعتماداً عل جانب من التصنيع العسكري المحلي (الصناعات الدفاعية) والتي لا تزال تعمل بنصف طاقتها حسب بعض التقديرات المحلية السودانية ، بالاضافة إلى مشتريات أسلحة ومعدات من دول أخرى، وعمليات التجنيد الشعبي التي تمت وتوحيد الجبهة الداخلية بما فيها بعض الحركات المسلحة، مما ساعدها على استعادة زمام المبادرة وهزيمة الميلشيات وطردها من أغلب المناطق التي كانت تسيطر عليها.
- **الإنشقاقات الميدانية المؤثرة:** يقوم الدعم السريع على الحاضنة الرئيسية وهي قبيلة الرزيقات العربية الممتدة بشكل طولي من الحدود الليبية إلى حدود جنوب السودان، والتي تنقسم بدورها إلى مكونين وهما المحاميد (رعاة ابل) في الجانب الشمالي (الفاشر – الزرق – مستريحة – كتم – الطينة)وحتى الحدود التشادية ، والمهرية وأولاد منصور في الوسط والجنوب (منطقة الضعين وأبو مطارق ونيالا) . وبسبب سيطرة هذه القبيلة والتجاوزات التي حدثت خلال السنوات الثلاث الماضية فيما يتعلق بطغيان البعد القبلي لحاضنة الدعم السريع الأساسية على ما عداها من حواضن قبلية أخرى انضمت له ، فقد وقعت خلافات شخصية وانشقاقات مؤثرة ، حيث أدى الخلاف الشخصي- بين شقيق حميدتي وهو "عبد الرحيم دقلو" وقائد قطاع الشمالي الذي يقوده "النور قبه" (أحد الذين أسسوا الدعم السريع) لذلك عانى الدعم السريع من مشكلات مع القادة الميدانيين وكان أبرزها انشقاق اللواء "النور ادم محمد" المشهور " بالنور قبه" نتيجة هذه الخلافات وقد أعلن ذلك بنفسه . وتشكل قوات "النور قبه" جزء مؤثر في بنية الدعم السريع العسكرية بسبب امتلاك قواته لعتاد يقدر بأكثر من 100 عربة مسلحة علاوة على انتشاره في منطقة شمال دارفور (الفاشر – مستريحة – كتم –

مليط – الطينة) والواقعة تقع تحت سـيطرة قبيلة المحاميد، وقد سـاعد انضـمام "النور قبه" للجيش السـوداني قبل شـهر تقريبا للتجهيز لاسـتعادة الفاشر ومسـتريحة ونيالا بالتعاون مع الجيش .

- **اشـكالية في بنية القيادة في الدعم السريـع** ، بسـبب غياب حميدتي المتكرر وعدم حضـوره الميداني ،وظهور مؤشرات على بداية تململ في بنية الدعم السريـع القبلية بســبب ســطوة قبيلة المهرية (التي ينحدر منها حميدتي مباشرة) على غيرها من القبائل مثل المسيرية والحوازمة والسلامات وابتعاد بعض الحواضن القبلية الاخرى . يعاني الدعم السريـع من شـكوك بين القيادات السـياسـية والعسـكرية والميدانية ، والدليل على ذلك قيام حميدتي بســجن عدد من هولاء القادة في منطقة نيالا في سـجن " دقريس" سيء السـمعة، وتنفيذ بعض التصـفيات لبعض القادة الميدانيين بأمر مباشر من حميدتي ، علاوة على غياب الانضـباط العسـكري والسـلوكي واحترام التراتبية العسكرية ، واعتماد سلاسل القيادة والأوامر والمناصب على مدى النسب القبلي والقرب من حميدتي (المهرية آل دقلو).
- **ســخط الإدارة الأهلية على ميلشــيات حميدتي في مناطق حواضــنه التقليدية .** والتي لعبت دورا في دعم حميدتي خلال السـنوات الماضـية من الحرب في عمليات تحشيد المقاتلين واسناده سياساً بالموقف السياسي والتظاهرات وإعلانهم اعترافهم "بحكومة تأسـيس" التي أسـسـها حميدتي ، فهذه الإدارات الأهلية التي كانت داعمة للدعم السرــيع بدأت تعاني من تكلفة الحرب عليهم وفرض اتاوات ومعدلات ربط من المال والشــباب والأبقار من جانب حميدتي لهذه الإدارات لدعم المجهود العســكري للدعم السرــيع ولعل مغادرة ناظر الرزيقات (محمود موسى مادبو) منطقة الضـعين ومغادرته لجوبا كانت خير مثال على هذا التحول المهم. فضـلاً عن رؤية هذه الإدارات الأهلية لتراجع الوضــع الميداني لميلشــيا الدعم السرــيع خلال الأشهر الماضية وتراجع فرص وصوله للحكم وتنفيذ وعوده لبعض هولاء القادة من

الإدارات الأهلية بالسلطة والتمكين، فضلا عن اضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية وانعدام الخدمات في هذه المناطق (بسبب ابتعاد الدولة وسيطرة الدعم السريع الذي لا يملك أي خبرة ولا قدرة على القيام بنفس الدور الذي كانت تقوم به الدولة السودانية ممثلة في كافة قطاعاتها المدنية والخدمية) وعدم القدرة على ملء الفراغ الذي تركته الدولة بسبب ظروف الحرب .

تقييم الموقف السياسي

الموقف السياسي للقوات المسلحة:

بانتهاء فترة 3 سنوات من الحرب، ترسخت مكانة القوات المسلحة كممثل للشرعية أولاً، بتأييد شعبي واسع ، بعد تحقيق الإنتصارات الأخيرة ، واستعادة جانب من عافية الدولة (عودة الحكومة للخرطوم بعد أن قضت سنتين تقريبا في بور تسودان ، تحسن الوضع الأمني والسيطرة على العاصمة - عودة بعض المؤسسات – بعض الخدمات – العودة الطوعية للمواطنين لمناطقهم – عودة النشاط الاقتصادي جزئياً مثل الموسم الزراعي وعودة العمل للمطارات الداخلية والعودة التدريجية لقطاعات البنوك والاتصالات – وحركة النقل الداخلي - عودة الجامعات والمدارس). كما انتظمت كثير من الأحزاب السياسية في تيار وطني عريض للإصطفاف مع القوات المسلحة حتى نهاية المعركة ابرزها (حزب الأمة وكيان الانصار بقيادة أحمد المهدي- حزب الامة جناح الصادق الهادي المهدي وأحزاب ومكونات أخرى لها وزنها السياسي والشعبي) .

الموقف السياسي للدعم السريع:

منذ ابريل 2023 ، تتشكل خريطة القوى السياسية في السودان من وجود تكتلين كبيرين وهما "تحالف تقدم" و"تحالف الكتلة الديمقراطية" ، أحدهما قريب في مواقفه من الجيش السوداني والأخر قريب من الدعم السريع، ويعتبر هذا الأمر هو جوهر المشكلة الحقيقة للقوى السياسية في السودان، فهي غير قادرة على التوحد والوقوف كجبهة واحدة.

تحالف الكتلة الديمقراطية . تم تشكيله خلال إجتماع لبعض القوى السياسية السودانية في القاهرة في مايو 2024م ويضم ما يقارب من 48 حزب وحركة سياسية سودانية ومن خلال وثيقة تم توقيعها ترى هذه الكتلة وتطالب بضرورة «وحدة السودان واستقلال قراره»، وأن «القوات المسلحة هي المؤسسة الشرعية المسؤولة عن حفظ الأمن والدفاع في البلاد، كما تستهدف تسوية سلمية للأزمة الراهنة، من خلال مواصلة الحوار .ووفق الوثيقة ، فإن أسس التوافق بين القوى السياسية تبدأ بتدشين حوار سوداني – سوداني دون إقصاء أو تدخلات خارجية، كما حددت مهام للفترة الانتقالية، بدايةً من إعادة الإعمار، وصياغة دستور دائم عبر استفتاء شعبي، ومعالجة أوضاع المتضررين من الحرب، وتنفيذ اتفاق (سلام جوبا) مع الحركات المسلحة.

تحالف تقدم: يتشكل تحالف «تقدم»، برئاسة رئيس الوزراء السابق الدكتور عبد الله حمدوك، بشكل رئيسي من قوى «الحرية والتغيير»، ومنظمات مجتمع مدني، وهيئات نقابية ومهنية. وتطالب «تقدم» الجيش و«قوات الدعم السريع» بوقف فوري للحرب، دون الإعلان عن دعم أي طرف، لكنها في حقيقة الأمر أقرب لموقف الدعم السريع . وفي إطار بعض تحركاتها عقدت تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم) مؤتمرها التأسيسي في مايو 2024م، ذلك المؤتمر الذي عقد في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وكان أبرز نتائج المؤتمر انتخاب حمدوك رئيسا للتنسيقية، وتوصل تحالف تقدم بعد مشاورات موسعة بين أعضاء التنسيقية وأعضاء المؤتمر لبرنامج سياسي يتكون من عدة محاور، ومن شأن ذلك البرنامج وضع إطار لحل الأزمة، ووضع رؤية لوقف الحرب. يحاول قيادة التحالف التحرك خارج السودان لكسب تأييد يقوي من موقفها الداخلي، خاصة من اثيوبيا وكينيا ، كما يحاول التواصل مع الطرفين الأساسيين للأزمة.

ومع الوصول للعام الرابع للحرب، تراجعت مراكز القوة الداعمة سياسياً للموقف السياسي لميلشيات الدعم السريع ، بسبب ما حدث من انقسام في جبهة الحرية والتغيير حول مدى شرعية التنسيق المعلن مع الدعم السريع ، حيث انقسمت قوى الحرية والتغيير إلى جبهتين (صمود ويتزعمها رئيس الحكومة المستقيل حمدوك) ، وجبهة تأسيس وفيها التعايشي- عضو

مجلس السيادة السابق والطاهر حجر والهادي ادريس وكلاهما كان عضوا في مجلس السيادة بالاضافة لعناصر ناشطة مثل الشيوعيين (نقد وخالد عجوبه).

ويمكن القول أن أغلب القوى السياسية التي انحازت للدعم السريع خلال الفترة الماضية من الحرب، إما نكاية في العسكريين ورغبة منهم في إبعادهم عن السلطة أو لحسابات وتقديرات خاطئة، قد انفضت عن الدعم السريع بعد ما شاهدته من انتهاكات لا تخطئُها العين بحق أهل السودان من الأطفال والنساء وكبار السن وعمليات الاغتصاب والقتل على الهوية وغيرها. ولم يتبق للدعم السريع سوى مجموعة من الاحزاب والقوى اليسارية مثل الحزب الشيوعي بتفرعاته وحزب البعث بتفرعاته – المؤتمر السوداني بتفرعاته ، حزب الجبهة الديمقراطية بزعامة ياسر عرمان – الاتحاد النسائي – محامين دارفور – اتحاد الشباب السوداني). وهذه الأحزاب والقوى تراهن على الدعم السريع وتدعي مناصرة القوى المدنية والديمقراطية في السودان وتركز على فكرة إبعاد العسكرين عن السلطة بأي ثمن، حتى ولو كان تسليم السودان لحكم ميلشياوي قد يأخذ البلاد لمنحدرات أخطر مما هي عليه الآن.

هذه الكيانات السياسية المؤيدة للدعم السريع ، ورغم ما تصدره من ضجيج اعلامي وسياسي بتحركات بالداخل والخارج ولهم دور كبير في تحريك بعض المؤتمرات الخارجية (مؤتمر باريس وبرلين ولندن) ومحاولة الحديث باسم السودان وقواه المدنية وتحريض على الجيش وقيادته، إلا إنها لا تملك مقرات إدارية ولا ممثلين أو منابر محلية بولايات السودان المختلفة ، ولا تقدم هذه الكيانات اي خدمات أو انشطة للناس في السودان ، وكأنها منابر في الفضاء الالكتروني دون وجود حقيقي على الأرض.

هذه المجموعات بما فيها الدعم السريع تقوم على كراهية الاسلاميين بشكل عام ، وتخويف الناس من عودة الحركة الاسلامية ، وربط الجيش بالولاء للحركة الاسلامية ،بما فيها أعضاء من مجلس السيادة، وطرحهم الدولة المدنية بشريطة إبعاد الجيش عن الحكم.

وإذا ما أردنا تحليل أسباب ومؤشرات هذا التحول في الموقف السياسي والقابل للتوسع لصالح القوات المسلحة خلال الفترة القادمة، فنشير إلى **ما يلي:**

- تمكن القوات المسلحة من افشال مشروع الدعم السريع في السيطرة على السودان وداعميه، والحفاظ على الهوية السودانية المستهدفة والحفاظ وحدة الارض والشعب السوداني، رغم محاولات التقسيم التي برزت من خلال اعلان حميدتي حكومة موازية في مدينة نيالا تحت مسمى " حكومة تأسيس" كتمهيد لفصل دارفور عن الجسد السوادني.
- الالتزام بالمسئولية الدستورية للقوات المسلحة والالتفاق الشعبي الكامل حول الجيش ، واسناد بعض الحركات المسلحة للجيش مثل حركة مني مناوي وجبريل ابراهيم (وهي حركات مسلحة تنتمي مناطقياً وقبلياً لدارفور). بعد أن ظلوا على الحياد للفترة طويلة من الحرب وفق تفاهمات ووعود مع الدعم السريع في البداية ، لكن مع استمرار الحرب ومقاومة القوات المسلحة وتغير معادلة الحرب واعتداء بعض ميلشيات الدعم السريع على بعض الحواضن القبلية التابعة لهذه الحركات في مناطق الجنينة ، حيث تم قتل الناس ودفنهم احياء ، وقتل الوالي (خميس ابكر وسحله) تغيرت المواقف السياسية لهذه الجماعات.
- وحدة الجبهة الداخلية والوعي الوطني العام. فمن خلال الدعوة لاستنفار الشعب من جانب الفريق البرهان انتظمت مئات الاف من الشباب السوداني في ميادين التدريب وشاركوا القوات المسلحة في كل مسرح العمليات وقدموا الشهداء والجرحى وشكلوا جيش احتياط مساند للقوات المسلحة، والحافز لذلك كان بطش الجنجويد بالمدنيين العزل وعمليات النهب والسرقة والعدوان الذي مارسوه على أهلهم ، فتصدى لهم الشباب للدفاع عن الذات والشرف.

مقاربات إنهاء الحرب في السودان وتقاطعات مصالح القوى الكبرى :

الولايات المتحدة الأمريكية :

- تراجع الاهتمام الأمريكي بالحرب في السـودان منذ اكتوبر 2023م ، حيث ركزت جهدها الاسـتراتيجي والعسـكري لمسـاندة إسرائيل في حرب غزة وما تبعها من انتقالات للجبهة اللبنانية ثم السـورية ثم الإيرانية، وبقى التعامل الأمريكي محدوداً في صـورة بعض التصريحات وتحركات من بعض المشرعين بالكونجرس وتوقيع بعض العقوبات، دون ترجمة ذلك لتحرك حقيقي لوقف الحرب .
- يجب أن نعي أن الولايات المتحدة تتعامل مع الملف السوداني من منظور القوة العظمى، وبالتالي لن تتحرك بجدية في هذا الملف طالما أنه بعيد عن لعبة المنافسة الدولية، وهو الأمر الذي تغير في السـنوات الأخيرة مع دخول الصـين بقوة للسـودان ومنطقة القرن الأفريقي، وتعزز مؤخراً بدخول روسـيا على الخط ومحاولتها الاسـتفادة من ظروف السودان في الحصول على قواعد عسكرية لها على البحر الأحمر .
- لذلك تنظر واشنطن بقلق بالغ للتحركات الروسية حول السودان ولنقاشات بين روسيا، والقوات المسلحة السودانية بشأن إنشاء مركز لوجستي روسي في بورتسودان". حيث صرح المتحدث بأسم البيت الأبيض أنه "إذا اختار النظام العسكري في السودان مواصلة تنفيذ اتفاق بورتسودان، فإن ذلك سيتعارض مع مصالح السودان على المدى الطويل، وتطلعات الشعب السوداني لإنهاء الحرب". وحذّر من أن المضي قدماً في مثل هذا الاتفاق البحري، أو أي شكل آخر من أشكال التعاون الأمني مع روسيا من شأنه أن "يزيد من عزلة النظام العسكري في السودان، ويُعمّق الصراع الحالي، ويخاطر بمزيد من زعزعة الاستقرار الإقليمي".
- تتعامل واشنطن مع السودان ضمن إطار استراتيجية الولايات المتحدة في افريقيا والتي تقسم فيها مناطق القارة لعدة أقسام، وكانت تركيزها منصباً في السنوات الماضية على مناطق السـاحل الغني بالموارد واليورانيوم علاوة على ما يتعلق بمواجهة الجماعات

المسلحة المنتشرة في دول غرب أفريقيا، وركزت جهودها على التواجد في النيجر ووضع بعض القواعد العسكرية وقواعد التجسس في دول مثل أفريقيا الوسطى وغيرها، بالإضافة للصومال. لكن مكانة السودان ستتعاظم في محور الحركة الأمريكية في افريقيا خلال الفترة القادمة خاصة بعد تطورات الجابون النيجر وسبقتها دول مثل مالي وبوكينافاسو. والتي بدأت تقاوم النفوذ الغربي والأمريكي فيها وتحاول موازنته بعلاقات استراتيجية مع روسيا والصين.

- تركز الولايات المتحدة جهدها السياسي على التعاون مع السعودية من خلال منبر جدة التفاوضي (رغم انه شبه مجمد حالياً) ، وتهدف من خلاله لإبعاد الجيش عن الحكم في السودان، وتأسيس نظام مدني جديد يمكن أن يتعاون معها في تحقيق مصالحها، بعكس نظام البشير السابق الذي تعاون مع إيران وروسيا والصين كمحور مضاد للولايات المتحدة.
- ترى الولايات المتحدة أن النخبة العسكرية الحالية في السودان هي جزء من النظام السابق ايدلوجياً، وأن إخراج الجيش من المعادلة السياسية وما سيترتب عليه من إصلاحات في المؤسسة العسكرية قد يضغط في تنفيذها القوى المدنية والسياسية سيصب في صالحها.
- تتعامل الولايات المتحدة مع طرفي القتال من منظور واحد ، لذلك نجد أنها توقع عقوبات على شخصيات من الجيش وشخصيات من الدعم السريع، ولا تريد الإعتراف أو التأييد لعملية نزع الشرعية التي قام بها الجيش السوداني ضد الدعم السريع عندما ألغى قانون تأسيسها واعتبرها جماعة متمردة، كما أن الولايات المتحدة لم تتحرك حتى الآن بجدية لمحاسبة عناصر الدعم السريع عن جرائم ارتكبوها منها جرائم حرب مثبتة بعضها بالصوت والصورة.
- واشنطن ترفض تقاسم السلطة بين طرفي النزاع لما له من تأثيرات سلبية من شأنها أن تنشب حروب أخرى في السودان، فواشنطن قامت بمباحثات مع الاتحاد الأفريقي في

ذلك الأمر مؤكدين على ضرورة تشكيل حكومة مدنية بدلا من تقاسم السلطة بين الجيش والدعم السريع، وتركز الولايات المتحدة على إشراك مصر والإمارات في منبر جدة بما يشكل مزيدا من الضغط على طرفي النزاع لإنهاء الحرب .

روسيا :

- يأتي الدور الروسي في ملف السودان مدفوعا بالتنافس الدولي في قارة أفريقيا، فبعد تأمين روسيا لنفوذها في غرب أفريقيا في دول مثل النيجر ومالي، اتجهت روسيا لتوسيع نفوذها في القارة الأفريقية شرقا وذلك عبر السودان.
- يقوم الموقف الروسي على الإعتراف بشرعية مجلس السيادة السوداني والاستعداد لتزويد الجيش بالأسلحة والذخائر الروسية مقابل منح روسيا مركز لوجستي مطل على البحر الأحمر .
- موسكو مستعدة للتعامل مع المتناقضات التي أفرزتها الحرب في السودان، ومحددات تلك العلاقة مع الطرفين المتنازعين ، الاستعداد لأي سيناريو بما فيه وجود الدعم السريع في المشهد سواء كطرف مسيطر أو كشريك ، خاصة مع وجود قوى سياسية داعمة له في مناطق غرب السودان ذات الصلة الجيو سياسية بتشاد والنيجر وباقي دول الساحل التي تسعى فيها روسيا للتموضع الاستراتيجي طويل الأجل ، خاصة ان كل ما يهم روسيا هو الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للسودان، و نفوذ في البحر الأحمر لما له من أهمية استراتيجية.

الاتحاد الأوروبي .

- حاول الإتحاد الإوروبي صياغة موقف جماعي من تطورات الأحداث في السودان، استند بالأساس على الدعوة لوقف الحرب، الدعوة للإنتقال للحكم المدني، تقديم المساعدات، واستخدام آلية العقوبات للتأثير على مواقف الأطراف الرافضة لوقف القتال، ولا يزال هذا الموقف هو محور السياسة الأوروبية تجاه السودان حتى الأن.

- تعتبر دول جنوب أوروبا من الدول المهتمة بالموقف في السودان، خاصة لخشيتهم من تداعياته الأمنية على ملف الهجرة غير الشرعية ومسألة عودة التنظيمات الإرهابية للمنطقة، وتعتبر بريطانيا هي أكثرهم نشاطاً داخل السودان بحكم علاقاتها الاستعمارية السابقة مع السودان ومصر قبل الاستقلال .
- مارس الاتحاد الأوروبي نوعا من الضغط على طرفي النزاع في السودان، في محاولة للتوصل لتسوية شاملة لأزمة السودان عبر المفاوضات، وتمثل ذلك الضغط في عقوبات تم فرضها من قبل الاتحاد ، وتشمل العقوبات حظر السفر للاتحاد الأوروبي بالإضافة لتجميد الأصول وحظر تقديم المساعدات الاقتصادية لهم.
- الموقف الأوروبي قريب من الموقف الأمريكي من حيث النظر لطرفي الحرب من عدسة واحدة، ومعادلة الضغوط والاستعداد لإبعاد الجيش من المشهد لصالح القوى المدنية التي ينشط عناصرها في الساحات الخارجية وداخل بعض المنظمات الدولية والأوروبية للتسويق لرؤية الحكم المدني في السودان.

الصين:

- لا يمكن الحديث عن دور سياسي واضح للصين في التعامل مع أزمة الحرب الدائرة حالياً في السودان، فقط مجرد تصريحات سياسية وزيارات لبعض مسئوليها دون ان تترجم ذلك لتحركات جادة للضغط أو حتى التعاون مع الدول الفاعلة لإيقاف الحرب.
- يرجع ذلك لتمسك الصين حتى الآن بالمقاربة الاقتصادية كمحور لسياساتها في أفريقيا، فقد كانت السودان محوراً لنشاط الشركات الصينية خلال فترة النظام السابق خاصة شركات النفط والبنية التحتية ، والتي وصلت لأفضل فتراتها قبل انفصال الجنوب في 2011م ، غير أنها تراجعت في سنوات ما بعض الإنفصال ولا تزال حتى الأن، بسبب ظروف السودان السياسية غير المستقرة من ناحية، وتركيز الصين على دول اخرى خاصة إثيوبيا وكينيا والصومال وجيبوتي.

- الأهم في التحليل هو موقع السودان في الاستراتيجية الصينية، فالسودان دولة بها موارد يمكن استغلالها، ولديها موقع استراتيجي وتعتبر قلب منطقة شرق أفريقيا ومحور الربط بين شرق افريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ولذلك ستظل حريصة على التواجد هناك لكن وفق معادلة أقل تكاليف، ويمكن أن نشهد تعاون صيني مع الروس في السودان وهذا أمر سبق رؤيته في منطقة غرب أفريقيا وحقق للصين نجاحات كبيرة، بعد أن أمكن إفراغ الساحة أمامها ولو بشكل نسبي من منافسة الشركات الفرنسية والغربية.
- أي استثمارات صينية مستقبلية في السودان ستحتاج لعودة الاستقرار، ولذلك تؤيد الصين عودة الاستقرار للسودان، لكنها ستظل بعيدة عن محور التأثير في التفاعلات فيه، وستظل داعمة لأي جهود إقليمية أو دولية تحقق لها هذا الهدف.

الموقف المصري :

شكلت تداعيات الحرب السودانية نقطة ضغط كبيرة على دول جوار السودان خاصة مصر- وكانت القاهرة ولا تزال أكثر الدول المعنية بما يجري في السودان بسبب استقبالها العدد الأكبر من النازحين والفارين من الحرب ، وتبذل مصر- جهود سياسية متواصلة لوقف الحرب وتجميع الفرقاء السودانيين كان أخرها الزيارة التي قام بها معالي وزير الخارجية الدكتور بدر عبد العاطي لواشنطن وطلبه من الإدارة الأمريكية ضرورة التحرك لوقف الحرب في السودان، كما استضافت بعض الاجتماعات الخاصة بالحوار السوداني السوداني، واجتماعات ضمن ما سمي : بمنبر دول جوار السودان" الذي نشط لفترة ، لكن جرى تعطيله من بعض دول جوار السودان خاصة إثيوبيا ، التي على ما يبدو لم تكن مرحبة بالدور المصري الكبير في هذا المنبر .

بشكل عام وحسب شهادات الكثير من أبناء السودان الذي قدموا لمصر- بسبب الحرب ، فقد كان للدور المصري- فضل كبير في امتصاص صدمة الحرب على الشعب السوداني بشكل يليق بالعلاقة التاريخية بين الشعبين، من خلال الدعم الاقتصادي من خلال معبر ارقين و الاستمرار في إرسال الدعم للأشقاء في السودان من اغذية ودواء وغيرها . كذلك الإسناد السياسي في كل

المحافل الدولية والإقليمية ، والموقف السـياسي الواضـح من البداية في دعم الجيش ووحدة السـودان وأرضـه ورفض أي مشـروعات موازية للتقسـيم (رفض حكومة تأسـيس) التي أعلنها حميدتي ووضع خطوط حمراء تخص مصالح الأمن القومي المصري والسوداني كمصير مشترك، خاصـة مع محاولات بعض الميلشـيات التابعة للدعم السـريع الاقتراب من الحدود المصـرية وتهديد مصر بشكل واضح وعلني.

تعتمد مصر على موقفها الواضح من الحرب والذي أعلنته منذ بداية القتال، حينما أيدت الجيش السـوداني باعتباره القوة صاحبة الحق في اسـتخدام القوة وتأييد المؤسـسـات الوطنية كجزء من نهج مصري ثابت، مع ذلك شكل هذا الموقف تحدي في الوقت نفسه حيث اعتبر الدعم السريع القاهرة طرف داعم للجيش وبالتالي لم يكن مسـتعداً للتعاون مع أي من الجهود المصـرية التي طرحت للحل والحوار .

لا شـك أن القاهرة مع خيارات الشـعب السـوداني وما يقرره بنفسـه دون تدخلات خارجية، لكن لابد أن نشير إلى أن هناك تخوفات مصرية حقيقية على تماسك السودان ، حيث لا تريد مصر أن تتعرض السـودان مرة أخرى للتقسـيم بسـلخ إقليم دارفور عن الدولة السـودانية ، تخوفاً من أن يفتح هذا السـيناريو الباب أمام مناطق أخرى للانفصـال ، مما يفقد السـودان وحدة وتماسـك أراضـيه ويفقده الاسـتقرار والأمن ، والذي لا ينفصـل بدوره عن العمق الجنوبي للأمن القومي المصري والذي يشكل السودان نقطة القلب فيه.

السيناريوهات المستقبلية للحرب في عامها الرابع:

حمل التحليل السـابق لمواقف أطراف الحرب وتقاطعات البيئة الاقليمية والدولية كذلك من الناحيتين السـياسـية والعسـكرية الكثير من المعطيات والمؤشرات التي يمكن أن تدعو للتفاؤل حول إمكانية إنهاء هذه الحرب، لكن في الوقت نفسه لا يزال هناك معطيات على الأرض قد تقود للحديث عن سيناريوهات أخرى أقل تفاؤلاً ، وفي هذا الإطار نرجح السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: الحسم العسكري من جانب القوات المسلحة للحرب (مُرجح).

يقوم هذا السيناريو على فرضية قدرة الجيش السوداني على الحسم ،مستغلاً الإنشغال الإقليمي والدولي بقضية إيران وسوريا ولبنان وغزة وربما قضايا أخرى قد تستجد . ومستنداً إلى إلتزام القيادة بحسم التمرد تماشيا مع الرأى الغالب في الشعب السوداني، والذي بات يشبه عقد بين القيادة والشعب (رفض التفاوض جملة واحدة – لا سبيل لعودة المتمردين للحياة السياسية بسبب جرائمهم في حق الشعب السوداني). ومستغلاً كذلك لحالة الضعف الحالية في الدعم السريع والتي وضحت نتيجة تراجع حواضنة القبلية والإنشقاقات الميدانية ومغادرة بعض المجموعات المرتزقة الداعمة والتي كانت تقاتل مع حميدتي لاسباب مالية وإدارية ومنها المجموعة الكولومبية (كتيبة الذئاب) المتخصصة في الطيران المسير والتدريب. علاوة على تراجع نسبة المرتزقة الوافدين من مناطق ودول غرب افريقيا من تشاد والنيجر ونيجريا وغانا وساحل العاج والسنغال بسبب المغانم التي كانت تعتمد على عمليات النهب والسرقة من المناطق والمدن الحضرية التي كانت تقع تحت سيطرة الميلشيات، بعد استعادة الجيش السيطرة على كل الولايات السودانية عدا جيوب ميلشياوية في جنوب كردفان وولايات دارفور الخمس .

يحتاج هذا السيناريو أن يستمر الجيش في التمدد في مساحات اضافية وتضييق الخناق على ما تبقى من جيوب الدعم السريع، خاصة مع التغيرات الهيكلية على مستوى رئاسة الاركان وتعيين الفريق ياسر عطا رئيس هيئة الاركان ، وانتقال العمليات لمرحلة جديدة من النشاط النوعي لما هو معروف عن الرجل من قدرات ميدانية وابداعية (اساليب قتال جديدة لاحداث اختراقات).

لكن نجاح هذا السيناريو يرتبط أيضاً بمدى قدرة الدعم السريع على الحصول على تدفقات الامداد والدعم الخارجي من داعميه من الخارج خاصة من بعض دول الجوار ، التي تستغل أراضيها وحدودها مع السودان كمنطلقات لبعض العمليات وإدخال السلاح والعناصر المسلحة والمرتزقة.

يقوم السيناريو أيضاً على استكمال حلقات هزيمة المتمردين واستسلامهم واستعادة سيطرة الدولة بالكامل، وانهاء المشروع ، واستمرار تحكم مجلس القيادة في الوضع السياسي كمرحلة انتقالية ومنها الانتقال للحياة المدنية عبر حوار مع القوى السياسية التي لم تتورط في العنف حول تنظيم انتخابات ديمقراطية، يترك فيها الاختيار الحر للشعب السوداني ليقرر بنفسه من يحكمه وأي نظام سياسي يريد .

السيناريو الثاني: استمرار الحرب دون حسم نهائي (مُرجح بنسبة أقل) .

يقوم هذا السيناريو على فرضية نجاح الدعم السريع في معالجة نقاط الضعف التي لحقت به مؤخراً، مع فرضية استمرار الداعمين من الخارج في تمويله ودعمه بالسلاح والمرتزقة لإطالة أمد الحرب ، وإنهاك كل الأطراف ، لتحقيق أهداف هذه الأطراف التي سبق الإشارة إليها (سودان ممزق غير قادر على السيطرة على موارده وقاعدة للنفوذ في البحر الأحمر وشرق افريقيا...).

مما يمكن أن يدعم حظوظ هذا السيناريو هو استمرار وجود تحالف سياسي عسكري قائم بين الدعم السريع وقوات الحركة الشعبية قطاع الشمال بزعامة عبد العزيز الحلو في منطقة كاودا في جبال النوبة، وهذا التحالف له دور كبير في تركيز الهجمات الاخيرة على قطاعات الجيش في مناطق الدلنج وكادقولي (جنوب كردفان) ، وكذلك التنسيق فيما بينهما مع أحدى الميلشيات التي انفصلت من مجموعة مالك عقار (عضو مجلس السيادة الحالي واحد قادة الحركة الشعبية قطاع الشمال) وهي قوات يقودها قائد ميداني معروف " بحسن العمدة" وهو الذي يقود العمليات خلال شهري مارس وابريل في منطقة جنوب النيل الأزرق (مدينة الكرمك الحدودية مع اثيوبيا).

كما يدعم حظوظ هذا السيناريو الموقف الذي اتضح مؤخراً من إثيوبيا تحديداً والذي استدعى من الحكومة السودانية تقديم شكوى رسمية للإتحاد الأفريقي بشأن الدعم الإثيوبي للتمرد وإنشاء قواعد له داخل الأراضي الإثيوبية، كما لا يزال الجوار الافريقي للسودان في دول مثل ليبيا

وتشاد وافريقيا الوسطى وجنوب السودان يتماهى مع مشروع الدعم السريع، وذلك بتسهيل مرور الامدادات والمرتزقة والتدريب (قاعدة ام جرس في تشاد ومطار فلج في جنوب السودان) .

السيناريو الثالث: وقف الحرب بالضغط على كل الأطراف من القوى الخارجية (غير مُرجح).

يقوم هذا السيناريو على فرضية العامل الخارجي، والذي يرجح أن تقوم قوى دولية مؤثرة كالولايات المتحدة وبعض القوى الأوربية بالضغط على أطراف النزاع لفرض وقف الحرب، وفق عملية سياسية يتم الإتفاق عليها.

يحتاج هذا السيناريو لإنخراط دولي حقيقي وضاغط لوقف الحرب وليست ضغوط شكلية أو غير مؤثرة ، أو عبر مقاربات خاطئة كما حدث من قبل في أكثر من تجربة. لكن المواقف والمصالح المتعارضة للقوى الدولية والإقليمية في السودان وتعدد المنابر يقف عائق أمام بلورة موقف دولي حقيقي على الجميع لوقف الحرب ومنع الدول التي تغذي الصراع من الاستمرار في هذه المغامرة الخطيرة.

هذا السيناريو هو الاقل احتمالاً لكنه الأكثر خطورة، نظراً لصعوبة تسويق مبررات هذا الاتفاق مع الدعم السريع بعد أن توجهت لهم تهم القتل والسلب .... ، كما أن مثل هذا الحل سيعني عودة قوى الحرية والتغيير للحكم باي شكل من الأشكال والدعم السريع، والعودة مرة أخرى لدائرة الصراع الاولى مع المؤسسة العسكرية والقوى السياسية الداعمة للقوات المسلحة وخاصة التيار الإسلامي . وهذا قد يقود الى قطع العلاقة بين القيادة والشعب ، الدخول في الحكومة وترتيبات للسلام والدمج.

الخلاصة :

إن مجمل التقييم السياسي العسكري للأوضاع الراهنة في السودان يُظهر أن الحرب في عامها الرابع قد دخلت في مرحلة الحسم حسب ما هو ظاهر من مؤشرات، بعد أن تمكنت القوات المسلحة السودانية من استعادة أغلب الولايات والمناطق التي كانت تحت سيطرة الدعم السريع، لكن ذلك لا يمنع من وجود واستمرار تحديات كبيرة أيضاً منها أن الدعم السريع أصبح

يقاتل معركة وجود بالأساس ، وهو ما يعني أنه سيستميت في الدفاع عن أي مكاسب وسيحاول إحداث أي اختراقات لكسر أو تشويه صورة الإنجازات العسكرية التي تحققت بفضل تكاتف شباب السودان مع قواتهم المسلحة الوطنية ، وقد يستفيد الدعم السريع من دعم خارجي محتمل من بعض الدول الراغبة في استمرار الصراع في السودان دون حسم.

من المهم كذلك كخلاصة لهذا التحليل أن نشير إلى أن المشهد في السودان بعد هذه الحرب لن يقل خطورة عن اللحظة الحالية ، فمشهد ما بعد هذه الحرب سيعيد تشكيل معادلات سياسية واستراتيجية عديدة ، بسبب التداخل الديمغرافي والقبلي والإعتماد المتبادل في العديد من الموارد وطرق النقل والحدود وغيرها مع دول الجوار، و يجب الا ننسى وجود استراتيجيات لبعض الدول والقوى الخارجية التي تبحث عن إعادة تشكيل هذه المنطقة إنطلاقاً من السودان، حيث تتضح من تحركات بعض القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة وروسيا أن الملف السوداني دخل فعلياً في مسارات أكثر تعقيداً على المستوى الاستراتيجي، بما يخرجه من سياقه المحلي إلى سياقات التنافس والتموضع لبعض القوى الدولية بالقارة الأفريقية، وهذا نذير شؤم يوحي بإطالة أمد الحرب ومحاولة كل طرف تحقيق مصالحه الخاصة على حساب مستقبل السودان ومستقبل شعبه.

ختاماً نقول أنه لا زال - رغم كل ذلك - أمل في أن تتوقف هذه الحرب، وأن تتمكن القوات المسلحة السودانية من استعادة السيطرة على كامل مناطق السودان، وإنهاء التمرد، شريطة أن يترافق ذلك مع خريطة طريق تستوعب الجميع من غير المتورطين في الدم والشرف السوداني، وتضع ميثاق سياسي للدولة السودانية يستوعب المتناقضات القبلية والعرقية الموجودة ويحولها من تحدٍ لفرصة للعيش المشترك تحت سقف السودان الواحد. وهناك تعويل كبير على مصر التي أكد رئيسها أكثر من مرة أنها " تدير سياستها الخارجية بشرف دون تأمر على أحد ودون تدخل في شئون أحد" ليكون لها دور في دعم الأشقاء في السودان، أبناء النيل الواحد والمصير المشترك.